

## العراق.. حشد واحد لا حشدان

د. ماجد السامرائي  
كاتب عراقي

حان الوقت لإجراء تقييم سريع لانعكاسات ملف الحشد الشعبي بعد أن أصبح في الأيام الأخيرة العنوان الأول للازمة السياسية العراقية ليس لأسباب داخلية، وإنما لأن الأمر يتعلق بالأمن الوطني بسبب أزمة طهران وواشنطن، ولو كان العراق يُقاد بقرار سياسي مركزي واحد من قبل رئيس الحكومة كمنسؤول أول لما حصل مثل هذا الارتباك في ملف الحشد الشعبي الذي ارتبط أصلاً بالحرب على تنظيم داعش واحتلاله للأرض العراقية، حين حصلت تلك الهبة الوطنية للدفاع عن العراق وقدم شبابه دماء غالية تحولت في ما بعد إلى تجارة بيد البعض من المتدربين على السياسة وخدمة الآخرين خارج الحدود.

توسع عنوان الحشد ليضم الميليشيات المسلحة التي كانت قائمة أصلاً ولم تندمج في الجيش العراقي بعد عام 2003، ثم أصبحت تلك الفصائل أكثر نشاطاً وتواجداً في المناطق الغربية من وسط العراق وجنوبه بعد التحاق المتطوعين بفتوى السيد السيستاني المحددة بزمنها ومكانها وغرضها في تحرير الأرض الذي أنجز بقتال أبناء العراق شعبياً، ومن قبل الجيش العراقي الذي أريد قتله للمرة الثانية إثر اجتياح داعش للموصل 2014 بعد أن قتل أول مرة بقرار حله عام 2003 من قبل الحاكم الأميركي بول بريمر وكانه قد انتقم من الجيش العراقي لصالح النظام الإيراني. تنامت رغبة بعض الأحزاب الإسلامية في قيام هذا الجيش العسكري الشعبي الجديد وقسرنا كثيرين بأنها تتماشى مع الحرس الثوري في إيران بعد منحة صفة "القدس" دون غيره في الدفاع عن الوطن، ومرر قانون الحشد الشعبي في البرلمان عام 2006 بعد إزاحة مشروع "الحرس الوطني" الذي كان متداولاً لقيامه ليضم مختلف المكونات العراقية. وأقرت البائنة التي لم تنفذ حتى نهاية ولاية حيدر العبادي في

العام 2018 حيث وفر القانون لجميع الفصائل المسلحة الامتيازات والضمانات الوظيفية. كما أصبحت هذه المشروعية القانونية مجالاً لرفع العصا في وجه كل مواطن يشتكي الانتهاكات التي حصلت خلال وبعد تحرير أراضي المحافظات الموصوفة بالسنية، ومن بينها ما حصل من قتل وتغييب آلاف المواطنين تحت تهمة الانتماء إلى داعش. وتوجد فصائل ميليشياوية تعلن عن ولائها لخامنئي أرادت الحصول على امتيازات القانون الجديد دون الالتزامات الرسمية الحكومية.

## الحل أمام الحكومة والرئاسة والبرلمان هو خيار «الحشد الواحد» التابع للحكومة، وإعلان رفع الشرعية عن الفصائل المسلحة المنفذة للتعليمات الإيرانية والمضرة بالمصالح العراقية وشمولها بإجراءات حصر السلاح بيد الدولة

هنا بدأت الإشكالية لدى الحكومة ورئيسها بوجود حشدين، وليس حشداً واحداً. الأول يتلقى أوامره وفق التسلسل الهرمي برئاسة فالح الفياض وينفذ المتطلبات الجديدة بالتخلي عن العناوين العفائية والتحول إلى الأرقام والتسلسلات العسكرية، ويلتزم بالتوجهات التي تبعد نسبياً عن الخضوع للتعليمات الخارجية. أما الحشد الثاني فيعتبر نفسه جزءاً من خط "الممانعة والمقاومة الإسلامية" بقيادة النظام الإيراني الذي يفتخر بأنه يمتلك الساحة الأولى العراق التي تتقدم اليوم على الساحة اللبنانية رغم الرمزية التاريخية التي يتمتع بها حسن

نصرالله في تعبيره وتنفيذه لأوامر الولي الفقيه. ومقلما عجزت إيران عن صناعة رمز ديني سياسي معمم شبيه بنصر الله في العراق، فقد عجزت كذلك عن صناعة مشروع ميليشياوي واحد ينفرد بالساحة لسبب مهم هو أن جيش المهدي الذي قاده مقتدى الصدر كان مقاوماً لاحتلال العسكري الأميركي وتعرض لانشقاقات بعض قادته الرئيسيين بسبب تغلغل عقيدة ولي الفقيه داخل جيش المهدي، والتي رفضها الصدر بما قبل عن ملاسبات تخليه عن مرجعية بحاربه الأميركيين في العراق. انضم التيار الصدري في وقت مبكر إلى العملية السياسية وقد أصبح للسلطة تأثيرها الساحر في الانتقال من البندقية إلى المكاتب الفارغة والتمتع بمزاياها الحريرية، فغلام البقاء خلف السواتر والتعرض لسجون الأميركيين ما دام الحكم في العراق أصبح بيد السياسيين الشيعة حتى مع وجود الأميركيين حتى عام 2011 تنفيذاً لفرضية "التقية" في مجاملة الأميركيين من جهة، والولاء لإيران من جهة ثانية.

لكن هذه اللعبة المزدوجة قد تراجع تأثيرها بعد وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية عام 2017 وخروجه من الاتفاق النووي مع إيران، والدخول في مشروع التضييق عليها عبر العقوبات التجارية، ما جعل ملف "الحشد الشعبي" في العراق ورقة بيد طهران، أما الأميركيون فقد جعلوه جزءاً من ترتيباتهم الخاصة لمواجهة نفوذ الخارجية الأميركية مايك بومبيو مباشرة إلى رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي أثناء زيارته الخاطفة إلى بغداد أوائل مايو الماضي. واكتسبت هذه السياسة اهميتها بعد قرار ترامب -المتخذ من قبل مستشاريه- باستبدال الوجود العسكري الأميركي في سوريا بسياسة التضييق على نفوذ إيران في العراق، ودعم برنامج إسرائيل في استهداف المواقع العسكرية في كل من سوريا ولبنان وشمول الميليشيات المسلحة في

العراق أخيراً بذلك عبر الطائرات المسيرة وغير المسيرة حيث وجهت ضربات إلى بعض مراكز السلاح والعتاد التابعة لبعض فصائل الحشد في مناطق متعددة في العراق آخرها مركز مجاور لقاعدة "بلد الجوية" شمال بغداد وموقع للحشد على الحدود العراقية السورية، والتي وضعت الساحة العراقية في وضع أكثر تعقيداً من محيط ملتهب واضح النوايا والمعالم والأهداف في كل من سوريا ولبنان لكونهما ساحتين تقليديتين لصالح إيران تستهدفهما إسرائيل، لكنه غامض في العراق المحكوم رسمياً من قبل نظام يعلن عن سياسة النأي بالنفس وعدم السماح بجعل العراق ساحة حرب بالوكالة.

وهذا ما وضع رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي أمام حرج يزداد كلما اشتدت لعبة شد الحبل بين طهران وواشنطن، في مدى قدرته على ضبط جميع فصائل الحشد دون أن يخذل علاقته بطهران وسط انقسام شعبي واضح حول وظيفة "الحشد" بين الدعوات المطالبة بحل الجيش العراقي وإحلال الحشد بدلا منه ومصير مواقف فصائل "الممانعة" المرتبطة بين التصعيد الإعلامي، وبين الالتزام بالتهديد تجاه الهجمات على مراكز السلاح. كان أوضحها تصريح زعيم "كتائب سيد الشهداء" أبوولاء



الولاية المعروف بولائه لطهران بأنه "إذا وقعت الحرب فالحشد الشعبي سينضم إلى الجانب الإيراني ويجعل القوات الأميركية في العراق رهينة بيده". الانقسام داخل فصائل الحشد ظهر في موقفي رئيس الهيئة فالح الفياض ونائبه أبو مهدي المهندس حول المسؤولية الأميركية عن تلك الضربات، ويبدو أن التحقيقات قد بينت أن إسرائيل هي مصدر الهجمات، وبدلاً من أن تعلن ذلك الحكومة صرح به النائب عن كتلة فتح، أجد قيادي الحشد، أحمد الأسدي وأعطى نيابة عن وزارة الخارجية البات لتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، وهذا مثل من مئات الأمثلة لتعدد مصادر القرارات في البلد. المهم أنه تم إبعاد واشنطن عن مسؤولية صنف مراكز سلاح الحشد وذلك خلف الضغط مؤقتاً عن صدر رئيس الحكومة بتأجيل حصول أزمة مع واشنطن، لكن مشكلة العدد الكبير من فصائل الحشد الولائية ما زالت قائمة وتهدد الأمن العراقي وهناك قيادات سياسية شيعية مهمة ترى ضرورة تنفيذ الحكومة لالتزاماتها في حصر السلاح بيد الدولة، وعدم الخضوع للغليان العاطفي الإعلامي وعدم جعل الدماء العراقية ثمناً لمصالح الآخرين، ومنها مواقف مقتدى الصدر وعمار

## تونس: هل تدفع النهضة نحو السيناريو التركي؟

أمين بن مسعود  
كاتب ومحلل سياسي  
تونسي

المتابع لخطاب رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي، خلال ندوة الإعلان عن البرنامج التشريعي والرئاسي في الانتخابات المقبلة، يتبين أن الحركة غيرت الكثير من خطابها سواء في مستوى أولوياتها أو في تصوراتها للحركة التي كانت ترمم توافقات سياسية على أساس التلطي وراء الواجهات الحزبية المقبولة محلياً وإقليمياً ودولياً، والتي كانت أيضاً تسعى إلى التمويع في منظومة الحكم مع قبول بتمركز شكلي في الحكومات، باتت ترفع اليوم شعار الرغبة في الوصول إلى أقطاب الحكم الثلاثة في البلاد، رئاسة الجمهورية والبرلمان والحكومة.

ولئن سلمنا بمنطق التشتت الهيكلي القائم في الأحزاب والتكتلات السياسية الأخرى، ناهيك عن افتقارها لذات الخزان الانتخابي الثابت المتوفر لدى النهضة، فإن انقراض الأخيرة على المؤسسات التشريعية والتنفيذية وتمكنها من مفاصل السلطة والحكم في البلاد، يبدو فرضية جِدَّ واردة. وحيال هذه الشهية السياسية والانتخابية المتعاظمة للحركة التي لا تزال مدار تجاذب إقليمي ودولي، يخشى كثير من مكونات الرأي العام التونسي، أن يستدر التمكين والتمكن الإخواني في تونس، انتصاب اعداء كثر جدد، يضربون الثورة ويستهدفون ويترجون جرد حساب طويل مع حركة النهضة تدفع التجربة الديمقراطية الوليدة ثمنه غالياً.

وفي حال ما انتفا الخارج عن التدخل في المشهد المحلي التونسي، فإن سيطرة النهضة على الحكم البلدي

والمحلي، والتشريعي والتنفيذي براسيه، قد تضرب عرض الحائط بمقولات الديمقراطية التشاركية، وإن سلمنا بصداقة الديمقراطية الانتخابية، وتعيد البلاد إلى مربع الانقسامات والاصطفافات. صحيح أن خطاب الغنوشي، تضمن دعوات إلى استمرار التوافق مع الأطراف السياسية الأخرى، وإلى تواصل المنهج الذي خطه رفقة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، ولكن الصحيح أيضاً أن سيناريو "التمكين" لا يُفضي في المحصلة إلى أي تبعية للنهضة على شاكلة الترويكا الأولى. ودون استباق للنتائج الانتخابية التي ستكشف عنها صناديق الاقتراع في قادم الأسابيع، فإن قراءة عميقة لخطوات حركة النهضة تسمح لنا بالقول بأن الأخيرة تستجبن - بشكل واع أو غير واع - المسار التركي في التمكين من مفاصل الحكم وفي السيطرة السببية على المشهد السياسي في البلاد.

## حركة النهضة التي كثيراً ما استشهدت بالنموذج التركي في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا ترى غضاضة في استحضاره خلال سعيها إلى السيطرة على الأقطاب الثلاثة للسلطة

توحي التجربة التركية - على عكسها ومشاكلها - للإسلاميين في تونس بالكثير من الأفكار والرؤى، لا فقط في مستوى التقارب والتقاطع بين بُني الدولة التونسية والتركية من حيث حداثة الاجتماعية والتحديث المؤسساتي، بل وهو الأهم في مستوى التغلغل في مكونات الدولة التركية على الرغم من محاذير الطبقة العلمانية السياسية منها والنقابية، ومحظورات الجيش والقضاء والتي تلاشت بمقتضى "السياق الديمقراطي" وشروط الاتحاد الأوروبي.

على مدى أكثر من عقد من الزمان السياسي، وحزب العدالة والتنمية التركي، يسيطر على البرلمان ورئاسة الحكومة والجمهورية، وعلى مدى أكثر من عقد من الزمان كان الحزب يكتسح عوالم صناعة الرأي والقوة الرمزية من إعلام ومجتمع مدني، إلى درجة أنه تحول إلى حزب شمولي تلاشت معه الحدود بين الدولة والحزب والشخص. ويبدو أن حركة النهضة التي كثيراً ما استشهدت بالنموذج التركي في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا ترى غضاضة في استحضاره خلال سعيها إلى السيطرة على الأقطاب الثلاثة للسلطة.

فان تتخرط حركة النهضة في الانتخابات التشريعية والرئاسية،

بالوجوه الأبرز في صفوفها وبالقيادات المؤسسة، هو دليل على أن الحركة جادة الوصول إلى الرئاسة والبرلمان على الأقل، ومهتمة أيضاً بكرسي الحكومة في القصبه الذي نرجح بانها ستفاوض به وعليه، الأحزاب التي ستدق أبواب مقر الحركة بعد أن أعلنت خطابها السياسي الضدي نحوها.

والحقيقة السياسية، أن ضعف التركيبة السياسية في البلاد وهوان التغطيات الحزبية وانقسام "الكتلة التاريخية الوحدية" في تاريخ البلاد ممثلة في نداء تونس، سمحت كلها لحركة النهضة بالتفكير خارج حساباتها وحدها السياسية المعتادة، وباستدراة إرهابات النموذج التركي الأقرب إلى عقل ووجدان الإسلاميين التونسيين. تعلمنا التجربة السياسية التونسية أن الفعل السياسي المؤثر والمباشر، موجود في ثلاثة أماكن، في المنظمات النقابية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي الإدارة التونسية التي تفرض منطلقها في الظروف الحساسة والمفصليّة، وفي المساجد حيث ترسم هناك سرديات المظلومية الدينية والهويات المستهدفة، وقد استثمر الإسلام السياسي كثيراً من الخطاب والدروس الدينية، حتى وإن كان من باب الإنصاف التأكيد أن جهداً حقيقياً مبذولاً قصد إرشاد الخطاب الديني.

في ضوء ما تقدم من فرضيات وسيناريوهات، هل سيلعب الاتحاد العام التونسي للشغل دور التعديل الرمزي والسياسي للمشهد الذي يبدو أنه لن يكون متوازناً بالمرّة، أم أن "أحزاب الإدارة" قد تقلب الموازين وتقرض بذلك شروطها في التوافق السياسي؟

الفرضيات كثيرة، والسيناريوهات عديدة، ولكن قد يكون حل النجاة مقدماً من الذكاء الانتخابي، للخزان الاقتراعي الوطني، الذي كثيراً ما عبر عن ذكاء جمعي في توزيع الأصوات قصد فرض التوازنات ورفض التفرغ، وقطع الطريق نحو نماذج سياسية خربت فاذنت بالخراب.

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدباني

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.ukwww.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk